

الإسم:

رقم الهوية: المدينة:

الهاتف: الجوال:

الموافقة على نظام السوق المالية وفتح قطاع النقل الجوي الداخلي للشركات الوطنية .. الملك وولي العهد في مجلس الوزراء: ما حدث من فتنه داخل المملكة حرب يجب مواجعتها



خادم الحرمين الشريفين يرأس جلسة مجلس الوزراء

التعاون المنوه عنها أعلاه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار وترفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

خامساً: بعد الإطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام بشأن مشروع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية جنوب أفريقيا بشأن التعاون في المجال العسكري قرر مجلس الوزراء تفويض سموه أو من ينوبه بالتوقيع على مشروع مذكرة التفاهم المنوه عنها أعلاه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسخ الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

سادساً: وافق المجلس على تعيينات بالمرتبة الرابعة عشرة في بعض الجهات الحكومية وذلك على النحو التالي:

أولاً: تعيين عبد الله بن محمد الفهد على وظيفة «مستشار أمني» بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخلية.

ثانياً: تعيين عصام بن عبدالله أبو زنادة على وظيفة «مدير عام فرع الوزارة بمنطقة مكة المكرمة» بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الخدمة المدنية.

ثالثاً: تعيين طارق بن أحمد بن محمدريري على وظيفة «وكيل الوزارة المساعد لشؤون التلفزيون» بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الثقافة والأعلام.

رابعاً: تعيين علي بن إبراهيم المبارك على وظيفة «خبير معاشات تقاعد» بالمرتبة الرابعة عشرة بالمؤسسة العامة للتقاعد.

سادساً: وافق المجلس على تعيينات بالمرتبة الرابعة عشرة في بعض الجهات الحكومية وذلك على النحو التالي:

أولاً: تعيين عبد الله بن محمد الفهد على وظيفة «مستشار أمني» بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخلية.

ثانياً: تعيين عصام بن عبدالله أبو زنادة على وظيفة «مدير عام فرع الوزارة بمنطقة مكة المكرمة» بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الخدمة المدنية.

ثالثاً: تعيين طارق بن أحمد بن محمدريري على وظيفة «وكيل الوزارة المساعد لشؤون التلفزيون» بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الثقافة والأعلام.

رابعاً: تعيين علي بن إبراهيم المبارك على وظيفة «خبير معاشات تقاعد» بالمرتبة الرابعة عشرة بالمؤسسة العامة للتقاعد.

الدرجة والمتداول في النظام الآلي لتداول الأسهم السعودي مدرجة ومتداولة حكماً لدى السوق عند بداية العمل بها بموجب هذا النظام. كما تخضع لشروط ومتطلبات الإدراج التي تصدر بموجب هذا النظام.

سادساً: تبقي جميع القواعد والأجراءات والتعليمات والقرارات الصادرة عن اللجنة الزارية ولجنة الإشراف المشرفين على تداول الأسهم سارية المفعول إلى حين الغائها أو تعديلها أو استبدالها بغيرها من هيئة السوق المالية أو بمقتضى أحكام نظام السوق المالية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن من أهم الملامح العامة لهذا النظام ما يلي:

أولاً: إنشاء هيئة للسوق المالية ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء وتنتمى بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ويكون لها جميع الصلاحيات اللازمة لدرء مهامها ووظائفها الواردة في هذا المشروع.

ومن ذلك:

تنظيم السوق المالية وتطويرها والعمل على تنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية وتطوير الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية.

تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها وتنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات الخاضعة لمراقبة الهيئة والمستهتملين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة أو التي تنطوي على احتيال أو غش أو تدليس أو تلاعب.

العمل على تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية في معاملات الأوراق المالية وتنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين والمستثمرين فيها وتحديد وتوفير المعلومات التي يجب على المشاركين في السوق الإفصاح عنها لحاملي الأسهم والجمهور وتنظيم طلبات التوكيل والشراء والعروض العامة للأسهم.

يكون للهيئة مجلس يتألف من خمسة أعضاء سعوديين متفرغين من ذوي الخبرة والاختصاص يعينون بأمر ملكي.

الزام موظف الهيئة وعضو مجلس الهيئة بأن يفصح للهيئة فور استلام مهامه عن الأوراق المالية التي يملكها أو الواقعة تحت تصرفه أو تحت تصرف أحد أقاربه «الزوج أو الزوجة أو أحد الإبناء القصر» وعن أي تغيير يطرأ بعد ذلك.

حظر المشروع على أعضاء مجلس الهيئة وموظفيها ممارسة أي مهنة أو عمل آخر.

ثانياً: إنشاء سوق لتداول الأوراق المالية في المملكة يسمى «السوق المالية السعودية» على شكل شركة مساهمة وتسعى السوق إلى عدد من الأهداف منها التأكد من عدالة متطلبات الإدراج وكفائتها وشفافيتها وقواعد التداول والماتة الفنية ومعلومات الأوراق المالية المدرجة في السوق وتوفير قواعد وإجراءات سليمة وسريعة ذات كفاءة للتسوية والمقاصة من خلال مركز إيداع الأوراق المالية.

وضع معايير مهنية للوسطاء ووكلائهم وتطبيقها. والتحقق من قوة ومثانة الأوضاع المالية للوسطاء.

وضع الترتيبات المناسبة لحماية الأموال والأوراق المالية المودعة لدى شركات الوساطة.

ثالثاً: إنشاء «مركز لإيداع الأوراق المالية» بقرار من مجلس إدارة السوق يكون هو الجهة الوحيدة في المملكة المصرح لها بمزاولة عمليات إيداع الأوراق المالية السعودية المتداولة في السوق ونقلها وتسويتها ومقاصتها وتسجيل ملكيتها وهو الجهة الوحيدة لتسجيل حقوق ملكية الأوراق المالية المتداولة في السوق.

رابعاً: إنشاء لجنة للفصل في منازعات الأوراق المالية تتكون من مستشارين قانونيين متخصصين في فقه المعاملات والأسواق المالية والمالية والأوراق المالية يصدر بتعيينهم قرار من مجلس الهيئة. كما تضمن المشروع إنشاء لجنة للاستئناف يصدر بتعيين أعضائها قرار من مجلس الوزراء.

خامساً: بين النظام عدم مشروعية

الاسلامي وفي شبه القارة الهندية والمنطقة العربية التي جانب ما تتميز به العلاقات الأخوية بين المملكة وباكستان وسبل تعزيز ودعم كل ما يخدم صالح البلدين والشعبين الشقيقين.

وعلى صعيد آخر أعرب المجلس عن استنكاره وادانته للممارسات العدوانية الإسرائيلية المتكررة وهجماتها الإرهابية وسياسة الاغتيالات ضد المواطنين الفلسطينيين الأبرياء التي تهدف من ورائها إلى نسف الجهود الرامية لتحقيق السلام والتهدئة والتوصل من مسؤولياتها تجاه ما التزمت به من اتفاقات ومعاهدات والحوال دون تطبيق خارطة الطريق والالتزام باستحقاقاتها.

وأهاب بالمجتمع الدولي والشريعة الدولية بالضغط على إسرائيل لوضع حد لتلك الممارسات الإرهابية غير الإنسانية.

وأثني الدكتور فؤاد الفارسي بيانه مفيداً أن المجلس بعد استعراضه عدداً من الأمور المحلية أصغر من القرارات ما يلي:

أولاً: بعد الإطلاع على قرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم ٢٤/٢٠٠٣هـ وتاريخ ١٤/٤/٢٠٠٣هـ بشأن مشروع نظام السوق النظم في قرار مجلس الشورى رقم ٤٧/٤٤هـ وتاريخ ١٧/٢/٢٠٠٣هـ والمستجدات على صعيد العالم

الاسلامي وفي شبه القارة الهندية والمنطقة العربية التي جانب ما تتميز به العلاقات الأخوية بين المملكة وباكستان وسبل تعزيز ودعم كل ما يخدم صالح البلدين والشعبين الشقيقين.

وعلى صعيد آخر أعرب المجلس عن استنكاره وادانته للممارسات العدوانية الإسرائيلية المتكررة وهجماتها الإرهابية وسياسة الاغتيالات ضد المواطنين الفلسطينيين الأبرياء التي تهدف من ورائها إلى نسف الجهود الرامية لتحقيق السلام والتهدئة والتوصل من مسؤولياتها تجاه ما التزمت به من اتفاقات ومعاهدات والحوال دون تطبيق خارطة الطريق والالتزام باستحقاقاتها.

وأهاب بالمجتمع الدولي والشريعة الدولية بالضغط على إسرائيل لوضع حد لتلك الممارسات الإرهابية غير الإنسانية.

وأثني الدكتور فؤاد الفارسي بيانه مفيداً أن المجلس بعد استعراضه عدداً من الأمور المحلية أصغر من القرارات ما يلي:

أولاً: بعد الإطلاع على قرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم ٢٤/٢٠٠٣هـ وتاريخ ١٤/٤/٢٠٠٣هـ بشأن مشروع نظام السوق النظم في قرار مجلس الشورى رقم ٤٧/٤٤هـ وتاريخ ١٧/٢/٢٠٠٣هـ والمستجدات على صعيد العالم

الاسلامي وفي شبه القارة الهندية والمنطقة العربية التي جانب ما تتميز به العلاقات الأخوية بين المملكة وباكستان وسبل تعزيز ودعم كل ما يخدم صالح البلدين والشعبين الشقيقين.

وعلى صعيد آخر أعرب المجلس عن استنكاره وادانته للممارسات العدوانية الإسرائيلية المتكررة وهجماتها الإرهابية وسياسة الاغتيالات ضد المواطنين الفلسطينيين الأبرياء التي تهدف من ورائها إلى نسف الجهود الرامية لتحقيق السلام والتهدئة والتوصل من مسؤولياتها تجاه ما التزمت به من اتفاقات ومعاهدات والحوال دون تطبيق خارطة الطريق والالتزام باستحقاقاتها.

وأهاب بالمجتمع الدولي والشريعة الدولية بالضغط على إسرائيل لوضع حد لتلك الممارسات الإرهابية غير الإنسانية.

وأثني الدكتور فؤاد الفارسي بيانه مفيداً أن المجلس بعد استعراضه عدداً من الأمور المحلية أصغر من القرارات ما يلي:

أولاً: بعد الإطلاع على قرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم ٢٤/٢٠٠٣هـ وتاريخ ١٤/٤/٢٠٠٣هـ بشأن مشروع نظام السوق النظم في قرار مجلس الشورى رقم ٤٧/٤٤هـ وتاريخ ١٧/٢/٢٠٠٣هـ والمستجدات على صعيد العالم

راس خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين في قصر السلام بمحافظة جدة. وأعرب الملك المفدى وسمو ولي عهده الأمين في بدء الجلسة عن تقديرهما البالغ لما عبر عنه وأبداه المواطنين والمقيمون من مشاعر الاستنكار والنبذ لكل أشكال الإرهاب التي تستهدف أمن هذه البلاد وشجبه المتكرر والمستمر للاعمال الإرهابية التي استهدفت الأمنيين من خلال التفجيرات الإرهابية التي حدثت في مدينة الرياض. وقالوا حفظها الله ان هذه المشاعر الصادقة من المواطنين عبر البرقيات والاتصالات والوفود الممثلة للمواطنين من جميع مناطق المملكة والوسائل الاعلامية تجسد صلابه اللحمة وقوة الموقف الواحد ووقوف الشعب مع قيادته في صف واحد في وجه كل محاولة للاخلال بأمن الوطن والمواطن والضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه القيام بمثل تلك الاعمال الشائنة التي يرفضها ديننا الاسلامي الحنيف وقيم وعادات مجتمعنا العربي المسلم. وقال وزير الثقافة والإعلام الدكتور فؤاد بن عبدالسلام الفارسي في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة ان خادم الحرمين الشريفين توه في حديثه للمجلس باللقاء الوطني للحوار الفكري المتعدد حالياً في مكتبة الملك عبدالعزيز العامة بالرياض وبالجهود التي يبذلها العلماء والفكرور لتبادل الرأي حول الخطاب الاسلامي الداخلي والخارجي.

وشدد ايده الله على ما أكده صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس

واس (جدة)